مجلة كلية القانون والعلوم السياسية العدد (٨)

أنواع الثقافة السياسية والهوية الوطنية العراقية

م . م مريم محمد حسين

الملخص

لقد شهد العراق عدة أنماط للثقافة السياسية بتعاقب أنظمة الحكم عليه ، فحتى أواخر أيام الحكم الملكي كان للهويات الفرعية القدح المعلى على حساب الهوية الوطنية العراقية الشاملة، قبل أن يتم هدم وإزالة مؤسسات الدمج والتمثيل الاجتماعي بفعل صعود طبقة (الجندي/السياسي) وسيادة حكم العسكر مع أبتداء العهود الجمهورية عام ١٩٥٨ حتى عام ٢٠٠٣ ، التي لم تخلق سوى ثقافة الخضوع والاذعان.

أما بعد العام ٢٠٠٣ فقد سادت ثقافة المشاركة السلبية بسبب علو صوت القبيلة والطائفة على صوت الهوية الوطنية العراقية في ظل تظافر مجموعة من الأسباب والعوامل التي دفعت وعززت من طبيعة هذا التوجه.

Abstract

Iraq has witnessed, with succession of many regimes, several patterns of political culture . Until the late period of the monarchy, the sub-identities had the subjugation at the expense of the comprehensive Iraqi national identity, before the institutions of integration and social representation were demolished by the rise of the (soldier / political) class and the rule of military rule with The beginning of the republican covenants in 1958 until 2003, which created nothing but a culture of submission.

After the year 2003, the culture of negative participation prevailed due to the high voice of the tribe and the sect over the voice of the Iraqi national identity in light of the convergence of a set of reasons and factors that prompted and strengthened the nature of this trend.

المقدمة

لكل ثقافة طابعها الخاص الذي يميزها عن غيرها من الثقافات، كما تحاول كل ثقافة تطبيع افرادها بطابعها، وعلى الرغم من وجود التشابه بين أفراد الثقافة الواحدة بحكم النشأة المشتركة فيها إلا إننا نجد ان هناك اختلاف بين الأفراد في نفس الثقافة الواحدة، كالاختلاف بين الريف والحضر على سبيل المثال وبهذا فأن، الثقافة بوجه عام والثقافة السياسية بوجه خاص تختلف باختلاف المجتمع وهي تمثل نوعاً من انواع الضبط الاجتماعي الذي يمارس سطوته ونفوذه على الأفراد؛ لان سلوك الأفراد ما هو إلا تعبير عن تيارات ثقافية تأصلت في نفوسهم عن طريق التنشئة الاجتماعية والسياسية التي تلقوها ، وهم بهذا يخضعون لثقافة مجتمعهم من أفكار ومعايير سلوكية وقيم اجتماعية لا يستطيعون أن يشذوا عنها وإلا نبذهم المجتمع.

إن الحديث عن الثقافة السياسية يعتبر بمثابة رسم صورة كاملة لقيم وثقافة الشعب داخل أي مجتمع ومدى ترابطه وتوحده، ومدى صحة القيم والمعتقدات التي يتبناها الأفراد داخل المجتمع والتي لها اثر مباشر وبشكل كبير على السلوك السياسي للأفراد، والذي يعكس بدوره استقرار النظام السياسي داخل الدولة من خلال إظهار الولاء والانتماء للنظام القائم ومنح الشرعية للحكام ، أو رفض نظام حكم معين.

فالثقافة السياسية هي حجر الاساس في عملية بناء أي نظام سياسي ديمقراطي ، ذلك ان أي نظام سياسي يحتاج إلى حاضنة ثقافية معينة تضمن استقراره ونجاحه ، وذلك متوقف إلى حد كبير على نمط الثقافة السياسية السائدة ونوعيتها.

فالحكم الفردي تلازمه بالضرورة ثقافة خضوع وإذعان لشخص الحاكم وإبتعاد عن مظاهر المشاركة السياسية ليس لعدم الوعي بها ، إنما للأعتقاد بأن تلك المشاركة لن تجدي نفعاً أمام قبضة النظام السلطوية. وبخلافه فان الحكم الديمقراطي يقوم أساساً على مشاركة المواطنين وانخراطهم في الحياة السياسية وعملية صنع القرار السياسي ما يخلق ثقافة مشاركة ومواطنين مساهمين في الشأن السياسي وبناء نظامهم السياسي ، الأمر الذي يقوي من شرعية النظام السياسي ويعزز حصانته ضد التهديدات الداخلية والخارجية.

في حين تخلق منظومة القيم والتقاليد والعادات ذات الطابع (الاوالي) للأفراد ثقافة تقليدية تدفعهم إلى عدم الاهتمام بالشأن السياسي لعدم وعيهم بها.

وبالنسبة إلى الثقافة السياسية في العراق ، فقد أسهم التحول الديمقراطي إلى شيوع مظاهر الانفتاح فيه من انتخابات وتعددية حزبية وحرية رأي وصحافة...الخ) ، ما شكل بوادر خير لشيوع ثقافة المساهمة والمشاركة ، غير ان المؤشرات لا تدل على ذلك في ظل إقدام المواطنين على المشاركة السلبية بإعلاء صوت الطائفة والدين والقبيلة على صوت الهوية الوطنية العراقية الجامعة في ظل تظافر مجموعة من الأسباب والعوامل التي دفعت للحال هذا ، وهو ما ارتأينا البحث والخوض فيه في سياق بحثنا هذا.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في أهمية الثقافة السياسية ودورها في بناء النظام السياسي الديمقراطي من عدمه ، ومن ثم فان التعرف على نمط الثقافة السياسية السائد في العراق يدلنا على تحديات التحول الديمقراطي فيه ومعوقات بناء هوية وطنية عراقية شاملة.

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة أنواع الثقافة السياسية في العراق وانعكاساتها على عملية بناء هوية وطنية عراقية على مدى تعاقب أنظمة الحكم فيه.

إشكالية البحث

تتركز إشكالية البحث حول فكرة رئيسة مفادها: ان العراق وعلى الرغم من عملية التحول الديمقراطي التي يمر فيها وما تتطلبه من شيوع ثقافة المشاركة ومظاهرها ، إلا ان نمط الثقافة السياسية السائد فيه لا يزال مزيجاً من التقليدية والخضوع ما يعيق عملية بناء هوية وطنية عراقية جامعة.

وإنطلاقاً من ذلك ، نطرح التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالثقافة السياسية ، وما هي انواعها؟.
- ما هو نمط الثقافة السياسية السائد في العراق؟. وكيف انعكس ذلك على عملية بناء هوية وطنية عراقية؟.
- هل كان للتحول الديمقراطي دور خلق ثقافة سياسية مساهمة؟. أم ان منظومة القيم والعادات التقليدية وتأثيرات ثقافة الخضوع كانت هي الطاغية في هذا الشأن؟.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها: ان نمط الثقافة السياسية السائد يؤثر إلى حد كبير في عملية صياغة هوية الافراد ، فكلما كانت الثقافة السياسية اقرب للمشاركة والمساهمة كلما كانت فرص بناء هوية وطنية جامعة أكثر ، والعكس صحيح ، أي كلما كانت الثقافة السياسية أقرب للخضوع والتقليدية كلما قلت تلك الفرص وانعدمت في أحيان أخرى.

أولاً: في مفهوم الثقافة السياسية وانواعها

إن عملية فهم واقع الوعي الوطني الجماهيري الضعيف في العراق لا يمكن إن تتم بالاقتصار فقط على معرفة أنماط السلوك السياسي الظاهر للأفراد والجماعات دون البحث عن القيم المحركة لهذه السلوكيات والمؤثرة فيها ، والتي تندرج ضمن إطار ما يعرف بـ(الثقافة السياسية) . ويعرف (غابريل الموند وسيدني فيربا) الثقافة السياسية بأنها: ((مجموعة من المعتقدات والاتجاهات السياسية التي هي استعدادات ونزعات طبيعية خفية لدى الأفراد للتحريك بطريقة معينة دون غيرها إزاء مواقف سياسية معينة))[١]. أما (لوسيان باي) فهي عنده : ((نسق من القيم والمعتقدات السياسية الأساسية السائدة في المجتمع الذي تميزه عن غيره من المجتمعات وتقود إلى نوع من التلازم الاجتماعي لسلوك المجتمع الذي يعطي نظاماً ومعنىً للعملية السياسية))[٢].

ويذهب الدكتور صادق الأسود إلى تأكيد معنى الثقافة السياسية على مستويين : الأول مستوى الفرد الذي تتخذ فيه الثقافة بعداً سيكولوجياً من حيث التركيز على كيف يشعر الفرد؟ وكيف يفكر بالرموز والمؤسسات والقواعد التي تكون النظام السياسي في مجتمعه؟ أما المستوى الثاني ، فهو المستوى الذي يطرح تعريف الثقافة السياسية على مستوى النظام. أو بعبارة أخرى ، كيفية تقييم الجماهير الواسعة لمؤسساتهم السياسية الرسمية والشعبية؟ ، وما هو موقفهم من النظام السياسي القائم والعناصر التي تتكون منها؟ وهنا تؤخذ الثقافة السياسية على محمل كونها وسائل اندماج وتلاحم بين الأفراد ضمن النظام قائمة على أساس التوجهات الثقافية السياسية المتماثلة والمتناسقة والملائمة بالنسبة إلى المؤسسات السياسية[٣].

بينما يقدم (غابريل الموند وسيدني فيربا) مقاربة علمية للثقافة السياسية بناءاً على دراسة تركزت حول (خمسة بلدان)[٤][*] توصلا فيها إلى إن الثقافة السياسية تحتوي على ثلاثة عناصر وهي عناصر إدراكية (المعرفة) وعناصر عاطفية (العواطف) ، وعناصر تقييمية (القيم) ، التي تؤلف أنظومات الاتجاهات السياسية الخاصة بكل مجموعة من الأفراد.

فالعناصر الإدراكية هي كل ما يعرفه ألفرد ، أو يعتقد أنه يعرفه عن رجال السياسة والأحزاب والمؤسسات السياسية . أما العناصر العاطفية فتتكون من مشاعر وعواطف الأفراد ومدى ولائهم للمؤسسات أو القادة السياسيين ، وهذه العواطف غالباً ما تقف وراء الحكم العقلاني الذي يتخذه الفرد . وتأتي أخيراً العناصر التقييمية التي تتألف من القيم ، والمعتقدات ، والمثل ، والمبادئ ، والأيديولوجيات التي تفعل فعلها في التأثير على السلوك السياسي للأفراد والجماعات[٥]. والملاحظ على مفهوم الثقافة السياسية الوارد في هذه

(١) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي :أسسه وأبعاده ، مطابع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٩٠، ص٣٣٣.
(٢) نقلاً عن هشام حكمت عبد الستار ، الديمقراطية وإشكالية الثقافة السياسية في الوطن العربي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص٢٢.
(٣) صادق الأسود ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٢٦.
(٤) (*) هذه البلدان هي الولايات المتحدة الأميركية ، المملكة المتحدة ، ألمانيا ، إيطاليا ، المكسيك.
(٥) صادق الأسود ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٣٣.

التعاريف بأنه ينطوي على مجموعة من المشتركات الأساسية المتمثلة بوجود المعتقدات ، والعواطف السياسية المسيطرة في أمة ، وفي مدة زمنية معينة . وحيث أن التصورات منها ، كما إنها تتحكم في الاتجاهات ، وتنظم صيغ التزام الأفراد ، فهي أذاً تحتل حيزاً مهما في العمل السياسي[٦]. وتنقسم الثقافة السياسية انطلاقاً من مستوى تطور المجتمعات على ثلاثة أنواع رئيسة كما قسمها (غابريل الموند) وهي : الثقافة السياسية التقليدية التي ترتبط ببيئة تقليدية ، تستوعب الثقافات المحلية القائمة على علاقات القرابة والعرف والدين ، وهي ثقافة ما قبل الثقافة السياسية الخاصة بالدول أو بالمجتمع الوطني ، وينتشر هذا النوع من الثقافة في بلدان عالم الجنوب التي تؤدي فيه العلاقات القرابية والعشائرية والطائفية دوراً في تحديد الولاءات والانتماءات السياسية[٧].

أما النوع الثاني ، فهي الثقافة السياسية الرعوية (ثقافة الخضوع) وهي نمط من الثقافة السياسية التي تنتشر في المجتمعات الحديثة ذات الأنظمة الشمولية والأبوية ، أي إنها تتعلق ببنية سياسية سلطوية وممركزة[٨]. أما النوع الثالث من الثقافة السياسية فهي الثقافة السياسية المشاركة (ثقافة المساهمة) التي تتسق مع بنية سياسية ديمقراطية ، ويسود هذا النمط في مجتمعات العالم المتقدم ، إذ يكون لدى أفراد هذه المجتمعات اتجاهات إدراكية ومعرفية وعاطفية وتقييمية إزاء النظام السياسي بشكل عام ، وهذا ما يشكل دلالة على وجود مستوى عال من الوعي بالشئون السياسية[٩] إن هذه الأنواع الثلاثة من الثقافة السياسية لا توجد مستقلة أو منفصلة بعضها عن بعض الأخر، بل قد تكون متداخلة فيما بينها ، ولكن قد تبدو واحدة منها مهيمنة ، أو قد تبدو بعضها متعايشة مع الأخرى على وفق المستويات الثقافية والحضارية للسكان في المجتمع[١٠]. ومهما يكن ، لا يوجد في أي مجتمع كان ثقافة سياسية واحدة وموحدة، وفي كل الأمور السياسية هناك تمييز أساس بين ثقافة الحكام أو الذين يمسكون بزمام السلطة وبين ثقافة الجماهير ، سواء كانوا مجرد رعايا في مجتمع قديم ، أم مواطنين مساهمين.[١١] إن هذه الثقافات الفرعية مهمة من الناحية السياسية ، لأنها قد تفعل أثرها بأتجاه معاكس لأتجاه الثقافة الوطنية العامة ، إذ إن الاستقرار الذي يفهم على أساس إنه منبعث من ثقافة مشتركة قد يفتقد , وقد يتعرض الشعب إلى ضغوط تتعاكس فيما بينها متأتية عن أنماط السلوك التي تفرضها الثقافات الفرعية وأنماط السلوك التي تتطلبها الثقافة الوطنية الأوسع[١٢]. وبعد هذا الاستعراض المفاهيمي لمفهوم الثقافة السياسية يحق لنا طرح التساؤلات الآتية: أي نوع من الأنواع الثلاثة قد طغى على الثقافة السياسية العراقية؟ وما هو حجم التأثير الذي مارسته الأنظمة السياسية المتعاقبة في تحديد نمط الثقافة السياسية الطاغي؟ ثم هل كان هنالك ثمة تعارض بين الثقافات السياسية الفرعية

(٦) المصدر نفسه ، ص٣٣٣.
(٧) موريس ديفرجية , سوسيولوجيا السياسية ، ترجمة هشام ذياب ، دمشق ، ١٩٨٠، ص٣٩.
(٨) نقلاً عن ، احمد غالب الشلاه ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٣.
(٩) نقلاً عن هشام حكمت عبد الستار ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٢.
(١٠) صادق الأسود، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٤.
(١١) المصدر نفسه ، ص٣٣٥.
(١٢) المصدر نفسه ، ص٣٣٥.

والثقافة الوطنية الشاملة؟ وما هو السبب الذي يقف وراء ذلك؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه الآن سعياً للوصول إلى الدور الذي مارسته الثقافة السياسية في التأثير على بناء الهوية الوطنية العراقية.

ثانياً: الثقافة السياسية التقليدية والهوية الوطنية العراقية

لقد ورث العراق تراكمات ثقيلة من حالة التخلف وعلى مختلف المجالات الاقتصادية , والسياسية والثقافية , والاجتماعية ، وما كان لذلك من دور في سيادة العقلية المتخلفة ونمط التفكير التقليدي في التعامل مع المتغيرات(١٣). فعلى الصعيد الاقتصادي ، فإن إطار التخلف المادي الإنتاجي الذي ساد المجتمع العراقي والذي استمر حتى وقت ليس ببعيد عن الآن لم يتح أمام العراق فرصة اكتساب الحد الأدنى من العادات العقلية المرتبطة بالتقدم الصناعي والنظرة الموضوعية والعقلانية إلى الأمور(١٤)، إذ كرس نمط الإنتاج المتخلف كل ما له صلة بالأفكار والممارسات التقليدية . وعلى المستوى السياسي ، فقد كان للسيطرة العثمانية طويلة الأمد والتي استندت في حكمها على المفاهيم السياسية التقليدية مثل (السلطنة) و(السلطان) ، وما تلتها من أنظمة حكم ارتكزت على الأسس التقليدية أيضاً (وراثي – ديني في العهد الملكي)، (طائفي– قبلي ابتداءً من العهد الجمهوري الثالث فصعوداً) حيث كان لذلك دوراً في تكريس واقع التخلف الموجود ، وأحياء الثقافات الفرعية على حساب الثقافة الوطنية الشاملة . أما على الصعيد الثقافي ، فمعروف هو حجم التخلف الثقافي الذي كان يعيشه العراق في عهد الدولة العثمانية ، إذ وصلت الأمية والجهل إلى نسب عالية جداً(١٥). ولم تعمل العهود اللاحقة التي جاءت من بعدها بشكل جدي على ترميم البنية الثقافية للمجتمع العراقي لتصبح البيئة الثقافية المتردية هي الحاضنة الأساس لتكريس حالة التخلف ، وخاصة تخلف العقلية السياسية العراقية . أما على الصعيد الاجتماعي فقد شاعت القيم البدوية وخاصة قيم الولاء للقبيلة والعشيرة والتعصب لها وتمّ الاحتكام إلى قوانين(العرف العشائري) و(الثأر) و(الفصل) و(دفع الدية) . وقد قادت هذه الروح القبلية المتأصلة إلى ترسيخ نمط ثقافة قبلية لا تقبل بوجود سلطة خارجية غريبة عليها(١٦). لذلك ، كانت ولاءات الأفراد تتجه نحو العشائرية والقبلية ، ولم تكن في أغلبها للدولة–الأمة . إن شيوع هذه القيم أنتج ثقافة اللاوعي بالدولة وترسخ هذا اللاوعي برفض الدولة بطول عهود الاستبداد ، واستمرت آثاره حتى الوقت

(١٣) مؤيد جبير , واقع ومستقبل الثقافة السياسية التعددية في الفكر العراقي المعاصر ، رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , ٢٠٠٥، ص٥٩.

(١٤) عامر حسن فياض ، جذور الفكر الاشتراكي والتقدمي في العراق ١٩٢٠– ١٩٣٤ ، دار ابن رشد للطباعة والنشر، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٠ ، ص٢٥٧.

(١٥) لمزيد من التفاصيل عن البنية الثقافية للعراق أواخر العهد العثماني ينظر ، المس بيل ، فصول من تأريخ العراق القريب بين سنتي ١٩١٤_١٩٢٠ , ترجمة جعفر الخياط ,دار الرافدين , بيروت , ط٢ , ٢٠٠٥ ، ص٣٣.

(١٦) لمزيد من التفاصيل انظر ، علي الوردي , لمحات اجتماعية من تأريخ العراق الحديث , ج٥ , دار الراشد بيروت , القسم الثاني , ٢٠٠٥ ، ص ٣٠.

الحاضر[١٧].

ولغرض تسليط الضوء اكثر على الثقافة السياسية للمجتمع العراقي لابد من الوقوف عند تلك القيم والمعتقدات والأفكار والتوجهات التي كانت سائدة ، في مجتمع تلك الحقبة ، ودرجة الأثر والتأثر الذي تركته تلك القيم عند تأسيس الدولة العراقية الحديثة ، إذ يذهب الدكتور (علي الوردي) بهذا الاتجاه لغرض ربط العلاقة بين ماضي وحاضر هذه الدول، بالقول : « انه من الممكن تشبيه المجتمع بهذا الشأن بشخصية الانسان البالغ ، إذ هي في حاضرها تتأثر بما حدث لها في ماضيها « [١٨].

فالثقافة السياسية للمجتمع العراقي إن هي إلا إنعكاس للواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السائد آنذاك ، إذ ان القيم والتوجهات وأنماط السلوك التي تتضمنها هذه الثقافة هي إنعكاس لنوعية التنشئة التي يتعرض لها أفراد المجتمع.

لقد ورث العراق ومنذ تأسيسه كدولة في العصر الحديث حالة من التخلف في مختلف المجالات بما فيها المجال الثقافي والسياسي ، إذ سادت قيم وعادات وأفكار أسهمت في تكريس حالة التخلف؛ ويعود ذلك لأسباب لعل من أهمها : خضوع العراق لإحتلالات وهيمنة أجنبية، وطبيعة المجتمع العراقي الذي يتصف غالبيته بالقيم العصبية والقبلية والاحتكام إلى الأعراف العشائرية؛ لذلك كانت ولاءات الفرد، ولاءات للعشيرة والقبيلة والدين والمذهب، ولم تكن في أغلبها للوطن والدولة ، وأن شيوع هذه القيم أنتج ثقافة اللاوعي بالدولة وترسيخ هذا اللاوعي يرفض الدولة في (ادراكات وشعور وقيم وعواطف) الأفراد عند غالبية المجتمع العراقي، لذلك نرى وبشكل عام أن الفرد العراقي يعطي ولاءه وانتماءاته للعشيرة والقبيلة قبل الوطن والدولة[١٩].

أما خلال حقبة الاحتلال البريطاني ، فقد عرف العراقيون نوعين من الثقافة هما الثقافة الدينية والثقافة القومية وكلاهما كان يسير باتجاه مناوئ لسلطة الاحتلال، فالثقافة الدينية التي حاول رجال الدين أن ينشروها بين أفراد القبائل كانت عاملاً مهماً في إثارة القبائل ضد السلطات البريطانية، وأما الثقافة القومية فقد عرفت طريقها الى المثقفين العراقيين الذين كوّنوا ثقافتهم في ظل العهد العثماني من خلال صراعهم من أجل القومية العربية «أمثال محمد رضا الشبيبي، ومحمد رؤوف الفلاحي، و ثابت عبد النور» وقد إستمد هؤلاء ثقافتهم من مصادر متعددة ولعل في مقدمتها الثورة الفرنسية[٢٠].

إلا إن الأفكار والثقافات الوافدة كانت قد وقعت في تناقض أساسي مع الثقافة التقليدية التي قامت على ثقافة ستاتيكية (جامدة) للعالم وبرزت لنظام إجتماعي ساكن لا يتضمن التغيير، بوصف ان هذه الثقافات والأفكار قدمت الحجة بضرورة التغيير المستمر والتطور، وشكلت من ثم تحدياً جديداً لنظام القيم السائدة في المجتمع واتهمت بـإثارة الحس الديني والأخلاقي عند الناس .

(١٧) نقلًا عن ، احمد غالب محي الشلاه ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤٦.

(١٨) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج١، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٦٩، ص٣.

(١٩) عبدالعظيم جبر حافظ ، إشكاليات سياسية ودستورية في العراق ما بعد التغيير السياسي، ط ١، دار الكتب والوثائق ، بغداد، ٢٠١٥، ص٢٠٢.

(٢٠) نديم عيسى خلف، الفكر السياسي لثورة العشرين، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢، ص ص٢٦-٢٧ .

أمّا العهد الملكي ، وما رافق نظامه السياسي من إشكالات على الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، فضلاً عن طبيعة المجتمع العراقي التقليدية وخصائصه العامة المتمثلة بالعشائرية والقبلية والتعدد والتنوع قد أسهم بصورة كبيرة في سيادة نمط الثقافة السياسية التقليدية فكانت توجهاتهم نحو الشؤون السياسية محدودة ، فضلاً عن ضعف العلاقة بين الأفراد من جهة وبين مؤسسات النظام السياسي من جهة اخرى، و هذا القول لا يمنع من وجود ثقافات اخرى بجانب الثقافة التقليدية و لكنها لم تكن بارزة بسبب طغيان الاولى عليها.

وبدون أدنى شك ، فأن من شأن تنامي الثقافة التقليدية (الطائفية والقومية والقبيلة) إيجاد حالة من التراخي بين المواطن ودولته وتأسيس مجتمع عصبوي منغلق إجتماعياً ، ويميل إلى الإنكفاء على الذات و يتجنب التفاعل مع غيره من المجموعات مما يقوض أسس الوحدة الوطنية ويضعف الولاء للوطن(٢١).

يتضح مما تقدم ، إن للتراكم التأريخي وعمق الموروث المرجعي دوراً بارزاً في ترسيخ الانتماءات والولاءات التقليدية ، إذ لا تزال الوحدات الاجتماعية التقليدية (الدين ، الطائفة ، العشيرة) هي التي تمثل المرجعيات الفاعلة في ذهنية الفرد العراقي ، ومنها يستمد الأفراد هوياتهم، واليها تتجه ولاءاتهم أكثر مما تتجه للوطن ، مما يؤكد على إن الثقافة السياسية للمجتمع العراقي لا تزال ثقافة سياسية تقليدية ، وهو ما يتنافى بالأساس مع أسس بناء هوية وطنية عراقية.

ثالثاً: ثقافة الخضوع والهوية الوطنية العراقية

تمثل ثقافة الخضوع احد أبرز الأسلحة السياسية التي استعانت بها النخب العراقية الحاكمة من أجل رفض الاعتراف بالأخر ، وإنكار حالة التعدد والتنوع التي يتميز بها المجتمع العراقي ، فكان ذلك سبباً للتخلف والتمزق الديني والمذهبي والقومي ، الأمر الذي أدى إلى تعطيل التوجه نحو بناء هوية وطنية عراقية . وإذا كان العهد الملكي قد شهد–وإن كان لأوقات محدودة وبدرجات ضيقة– بعض الحريات السياسية فأنه قد تم القضاء عليها مع الانتقال للعهد الجمهوري وإرساء ظاهرة الزعيم–الكارزما المتشبع بثقافة العسكر التي تميزت بحظر النقد والحوار ، فضلاً عماّ أضفت عليه هذه الظاهرة من قداسة لا يمكن المساس بها(٢٢) .

فعلى الرغم من أن النظام الثوري قد نقل المشروعية إرادة الامة وإرادة الشعب إلا إن ذلك لم يقترن بمأسسة وسائل تحديد هذه الارادة ؛ لذلك فإن غياب أي شكل مؤسساتي مفتوح لتمثيل المصالح السياسية والإقتصادية المتنوعة والمتضاربة في المجتمع، مما أفضى الى شيوع ثقافة العنف والتآمر الإنقلابي الذي بات يمثل السمة السائدة في الحياة

(٢١) نقلا عن : إبتسام محمد العامري، الثقافة السياسية والهوية الوطنية دراسة في جدلية العلاقة (العراق إنموذجاً)، مجلة الشؤون العراقية، العدد الخامس، مركز العراق للدراسات، كانون الثاني، ٢٠١١، ص ص٩٦ – ٩٧ .

(٢٢) فالح عبدالجبار، الديمقراطية المستحيلة الديمقراطية الممكنة، ط١، دار المدى، بيروت، ١٩٩٨،ص ص ٣٧–٣٨.

السياسية العراقية إبتداءاً من عام ١٩٥٨م(٢٣).

إن العهد الجمهوري لم يكن أفضل حالاً مما كان عليه الأمر في العهد الملكي في العراق الذي كان نظاماً برلمانياً دستورياً، وإن كان بصيغة مشوهة ومقيدة لكن الواقع تغير كثيراً مع الإنتقال الى الحكم الثوري العسكري وصعود فئة الجندي/السياسي (العسكر) التي حطمت الدولة البرلمانية (التقليدية) عام (١٩٢١م – ١٩٥٨م)(٢٤) ، التي هي أساس التمثيل السياسي للمكونات المجتمعية العراقية ؛ لذلك فقد انفجر الوضع على شكل صراع هوياتي أتخذ اكثر من صورة ، وغُلف بأكثر من طابع ، ولعل احداث الموصل وكركوك هي خير معبر عن ذلك.

فمنذ عام ١٩٥٨م جرت عملية تفكيك المؤسسات السياسية للمملكة العراقية وجرت عملية إزالة الرموز المادية للنظام الملكي، واذا كانت النخبة العسكرية هي التي حكمت مجريات الأمور في العهد الملكي فإنها ذات النخبة التي ستسيطر على مجريات الأحداث في العهد الجمهوري حتى عام٢٠٠٣ م.(٢٥)

وقد وصل الاستبداد السياسي وإلغاء الرأي الآخر ذروته مع وصول نظام البعث الشمولي للسلطة وما مارسه من ثقافة خضوع سلطوية أجبرت المواطن على وحدانية السلوك والامتثال . وأخذت العلاقة بين الحاكم والمحكوم تنزع إلى أن يردد الجمهور ما تقوله السلطات الحاكمة من دون أي حق في النقد والحوار . وبذلك ، فقد تكرس منطق السكوت والصمت في ظل هزيمة واضحة للإنسان والفكر وقوى الشعب وجرها إلى الماضي في أكثر أشكاله ظلامية وجهلاً (٢٦) .

ولم يترك النظام السابق وسيلة إلا واستخدمها لغرض إخضاع المجتمع وإذلاله وفرض الثقافة الخضوعية عليه ليكون تابعاً وخاضعاً له ، فعمد الى تركيز الإقتصاد بيد الدولة وقد أدت فعلاً الى هيمنتها واقعياً على إرادة المجتمع ، مخضعة المزيد من المواطنين لثقافتها وتوجهاتها السياسية ، إن هذه الثقافة تقسم المواطنين إما الى تابعين أو الى أعداء ، بما يحمله ذلك من إذلال ورعب يتسربان بإستمرار الى أعماق الإنسان، والى شعوره والى لا شعوره ، ليشكل لاحقاً نسقاً ثقافياً مضطرباً، لا يأمن من الآخر المضطرب ولا يملك القدرة على التواصل معه ، وحيث أن الفرد العراقي يشعر بأنه مغيب ولا وجود له ، فإن ذلك يؤثر سلباً على انتماؤه الوطني ويفقده الشعور بالمواطنة .

إن للإرث الإستبدادي الذي خلفته النظم السياسية المتعاقبة ، أثر سلبي إنعكست تداعياته في عقلية وتنشئة الفرد العراقي ، فمن المسائل المهمة والحيوية في بناء الديمقراطية هو وجود تراكم من الخبرات السياسية التي تخدم المسيرة التدريجية في درب التحول الديمقراطي ، هذا التراكم غاب عن المواطن العراقي ؛ بسبب أن النظام السابق

(٢٣) نقلا عن : وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة – الامة دراسة حالة العراق ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص٢٣٣.

(٢٤) عامر حسن فياض ، أحجار كريمة في مستنقع آسن ، حول الثقافة وإشكالية التحول الديمقراطي في العراق المعاصر ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ٣١٧ ، كانون الثاني ٢٠٠٦ ، ص١١١.

(٢٥) كريم عبد، الدولة المأزومة والعنف الثقافي– عراق ما بعد الحقبة الثورية،ط١، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٢، ص ص٦٧–٦٨.

(٢٦) رياض غازي البدران، سوسيولوجيا السلوك الانتخابي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢١٩ – ٢٢٠.

قد رسخ ثقافة الإستبداد والخضوع ، وليس ثقافة المساهمة و المشاركة ؛ لذلك فالمواطن العراقي يعاني من ضعف النضج السياسي ؛ بسبب عدم إنتهاجه للسلوك الديمقراطي . وهذا ما مارسته الحكومات المتعاقبة ، من خلال تبنيها للطائفية السياسية التي أصبحت من أهم الثقافات المعيقة لنشوء ثقافة سياسية ديمقراطية مشاركة و بناء هوية وطنية عراقية.

من ناحية اخرى ، كان لثقافة الإستبداد السياسي الموروث آثاراً سلبية على موضوعة بناء هوية وطنية عراقية ، كون ان تلك الحقبة أنتجت نظاماً إختزل المجتمع العراقي بشخص رئيس النظام وحزبه مما أنتج قرارات إستراتيجية مهلكة ، وكردة فعل مضاد فقد إنصرف المواطن العراقي بعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣م الى الإحتماء بالعناوين الجزئية « قبيلة – عشيرة – مذهب « بدلاً من الإنتماء والإحتماء الكلي بـ « الدولة – الوطن[٢٧].

لقد أخذ الولاء القبلي في العراق يعمل على أرضية جديدة ، وتحديداً في مرحلة ما بعد الانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١ فقد ترسخت هذه الولاءات بعد أن أصبحت الدولة المحرك الرئيسي لإخضاع البنى القبلية والعشائرية ، إذ قامت بتكريس هذا الميل من خلال اللجوء المتكرر إلى علاقات القرابة والعناصر القبلية كأداة لإدارة شؤون البلاد . هذا من جانب ومن جانب آخر كانت لإجراءات الدولة التعسفية دور في دفع أفراد المجتمع اللجوء الى الولاءات الضيقة دون الدولة من أجل حماية الذات أو الحصول على مكاسب سياسية وإجتماعية داخل الدولة نفسها[٢٨].

وعلى ما يبدو، فإن هذا الموروث التأريخي المتراكم من الاستبداد والانفراد بالرأي وإقصاء الطرف الأخر الذي اتسمت به ثقافة الخضوع قد انتقل –بشكل عفوي– إلى الثقافة العامة للمجتمع وانغرز في العقل الجمعي العراقي ، ليجعل السمة الأساسية للثقافة المجتمعية العراقية بأنها ثقافة سلبية إقصائية فالمواطن العراقي يشعر دائماً بأنه يمتلك الحقيقة المطلقة ولا يقبل النقاش حوله. فمن وجهة نظره أن الثقافة التي يملكها هي ثقافة المثال والتفوق التي يجب تعميمها على الآخرين ، دون أن يكون للثقافات الأخرى أي وجود [٢٩].

فالثقافة العراقية ثقافة واحدية وترفض ثقافات متعددة . فعلى الرغم من أن التعدد والتنوع هو سمة من سمات النسيج الثقافي العراقي ، إلا أن ما يحكم هذا التعدد والتنوع هو نزعة عصبوية تنكر وترفض الاعتراف بهذا التنوع والتعدد[٣٠]. وتبعاً لذلك ، يمكن تلمس إسقاطات هذا الفهم على الواقع الجديد في العراق والمتمثل بعدم قبول الآخر المختلف إثنياً أو مذهبياً أو ثقافياً . إذ أُسس على قضية (الاختلاف / الخلاف) ، ثم

(٢٧) عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق الواقع.. والمستقبل، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص١٧٢.

(٢٨) قيس إسماعيل جبار الكلابي، الثقافة السياسية عند طلبة جامعة بغداد، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص٦٤.

(٢٩) أحمد عبد الله ناهي ، العراق من الديكتاتورية إلى الديمقراطية (مسارات التحول وإشكالية التأصيل) ، مجلة جدل ، العدد الاول، السنة الاولى ، كانون الثاني ، ٢٠٠٦ ، ص٢٧.

(٣٠) حميد فاضل حسن ، الخيار الديمقراطي في العراق بين الاستبداد واستيعابه ، مجلة الإسلام والديمقراطية العدد (٦) ، السنة الثالثة ، تشرين الثاني ٢٠٠٦ ، ص٥٧.

الهيمنة أو النفي أو الإقصاء ، فكون الآخر مختلف (عني) في الاثنية أو الدين أو المذهب ، فيجب العمل على الهيمنة عليه ، أو نفيه أو إقصائه عن الموقع والامتياز والاستحقاق . وهو وعي يختزن وجوب التماثل التكويني بين الناس وتوحدهم العقائدي والفكري والاثني والمذهبي[٣١](١). وهو ما لا ينسجم مع الأنساق البنيوية السليمة لبناء الهوية الوطنية العراقية.

نخلص مما تقدم ، بأن ثقافة الخضوع هي الثقافة المورثة من البنية الاجتماعية ، وهي الثقافة السياسية المترسخة في عقول العراقيين نتيجة لسياسات الحكومات العراقية المتعاقبة ، فتغيير النظام الملكي في العراق، وقيام النظام الجمهوري، وسيطرة العسكر الإنقلابيين على مقاليد الحكم، والنهج الإستبدادي للحكومات المتعاقبة في العهود الجمهورية ساهمت في تسيد ثقافة الخضوع ، عبر إشاعة نمط من الثقافة ينسجم مع أيديولوجيتها السياسية ، متخذة شعارات عدة لتسويق ثقافتها مثل الحفاظ على الوحدة الوطنية ، على حساب الحريات العامة ، وإلغاء الثقافة الفرعية قسراً لمكونات الشعب ، مما أدى الى تفاقم السخط ، وتراكم مشاعر الكراهية ضد السلطة والدولة وإضعاف الروح الوطنية والهوية الوطنية لدى أفراد الشعب العراقي[٣٢] .

رابعاً: ثقافة المساهمة والهوية الوطنية العراقية

تعد الثقافة السياسية المساهمة الركن الأساسي الذي ترتكز عليه عملية بناء الهوية الوطنية ، وان من أهم أساسيات ما تتطلع إليه هذه الثقافة هو (أن يكون المواطن على مستوى عال من الوعي بالأمور السياسية ويقوم بدور فاعل فيها ، ومن ثم يؤثر على النظام السياسي بطرق مختلفة كالأسهام في الانتخابات مثلاً ، أو الدخول في عضوية حزب سياسي)[٣٣].

وبالرغم من إن التحول الديمقراطي الذي شهده العراق بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣م , قد وفر الفرصة المناسبة لنشر ثقافة المساهمة وتنمية الوعي السياسي للعراقيين ، إلا إن هذه الثقافة الجديدة لا يمكن لها أن تزيح بسهولة ترسبات ثقافة الخضوع ، فضلاً عن إنه لا يمكن إغفال حقيقة مهمة وهي إن الثقافة السياسية التقليدية لا تزال قائمة في ذهنية المجتمع العراقي ، من حيث إن المرتكزات القبلية والطائفية والاثنية تمارس دوراً مهماً في تحريك الاتجاهات السياسية للأفراد . وتؤدي هنا التنشئة الاجتماعية–السياسية دوراً بارزاً في العمل على تكريس هذا التوجه وتعزيزه . فالمواطن العراقي دينياً ، أو مذهبياً ، ينتمي إلى دين أو مذهب يُفرض عليه بحكم التنشئة الاجتماعية ، ونادراً ما يستطيع تغييره أو التخلص منه حتى ولو أصبح مقتنعاً أنه مجانب للصواب . ويرى أحد الباحثين في السوسيولوجيا إن هذه الحالة تمثل واقعة اجتماعية لا ضير فيها بحد ذاتها ، لكن الضير الأساسي يأتي من التفاعلات السلبية لهذه المرجعيات مع الهوية

(٣١) حسين درويش العادلي ، التنوع والاختلاف على أرضية المواطنة والإسلام والديمقراطية ، موجودة على الموقع الإلكتروني . www.rezgar.com ٢٠٠٥/٣/١٤.

(٣٢) رياض غازي البدران، سوسيولوجيا السلوك الانتخابي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ص٢١٨-٢١٩.

(٣٣) احمد غالب الشلاه ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٤٥.

السياسية للمواطن[٣٤]. وذلك ما يجعله يتصرف سياسياً تصرفاً ازدواجياً فهو إما مسلم أو مسيحي ، وإذا كان مسلماً فهو أما مسلم سني سياسي أو مسلم شيعي سياسي مما يجعل (المواطنة العراقية) و(الهوية العراقية) تتراجع في سلم الانتماءات والولاءات داخل المجتمع في العراق نفسه[٣٥].

وبالرغم من التغيير الأخير للنظام السياسي بعد ٢٠٠٣ م ، إلا إن الثقافة التقليدية ما زالت شاخصة في بعض المشاهد العراقية ، فكلما حدثت هزة سياسية وإجتماعية أو حدثت نكسة في النظام السياسي ينكفئ ويرجع الفرد العراقي الى عرقهِ أو مذهبهِ أو قبيلتهِ مفضلاً ولاءه الضيق على الولاء الأرحب وهو الولاء للثقافة الوطنية الشاملة[٣٦] .

ولقد كشفت الإشكالية التي ظهرت في العراق بعد عام ٢٠٠٣ م إن التنشئة الإجتماعية للمجتمع كانت غير موازية للثقافة السياسية للنظام السياسي ، بل كانت كثيراً ما تتقاطع معها ؛ بسبب قوة النظام التقليدي الذي يتمسك به المجتمع، إذ العائلة والعشيرة والقبيلة والقرية والعرق والطائفة والمذهب كلها مؤسسات وأدوات للتنشئة الاجتماعية ، كانت من القوة بمكان بحيث لا يستطيع الفرد مغادرة قواها، كما كانت قيمها أقوى من قيم النظام من ناحية ومن ناحية أخرى كانت الثقافة السياسية للنظام السياسي (منذ قيام الدولة العراقية والى يومنا هذا) تدور حول بقاء الاسرة حيناً أم بقاء الحزب تارة أم بقاء كليهما في السلطة طوراً، وكل القيم التي تبثها كانت تدور حولها، ناهيك بأن الثقافة السياسية للنظام السياسي منذ ثمانينيات القرن الماضي ولا سيما عقده التاسع كانت ترتكز على قيم المجتمع التقليدي (اذ تم فتح مؤسسات في رئاسة الدولة تعنى بشؤون العشائر) وهو ما زاد صلابة وقوة النظام التقليدي للمجتمع ، الأمر الذي أفرغ الثقافة الساسية من أهدافها التي تعمل على تعزيز شرعية النظام السياسي و إستقراره السياسي ، لذا مع أول أزمة في عام ٢٠٠٣ م ظهر المجتمع التقليدي بكل قوة على الساحة العراقية ، إذ إكتسحت قيم الطائفية والمذهبية قيم المجتمع التقليدي الاخرى كلها مثل العشيرة والقبيلة والقرية ، هذا بغض النظر عن تمسك القوى السياسية التي ظهرت بعد الإحتلال الأمريكي للنظام التقليدي والمجتمع التقليدي حين إرتضت بمنطقه وإحتكمت إليه وتحديداً بشقه المذهبي – الطائفي – العرقي، فكان أول تسجيل رسمي لها في الجلوس على طاولة مجلس الحكم وبذلك إرتضت التقسيمة الطائفية لهيكل هذا المجلس ، وكذلك تبنى النظام السياسي الذي قام بعد عام ٢٠٠٣ م بنى النظام التقليدي بكل قوة ، فظهرت مؤسسات الدولة ووسائل الثقافة والإعلام والإتصال ومؤسسات المجتمع المدني بوصفها جزءاً من النظام التقليدي أو بالأحرى أضحت مؤسسات تدعو الى المجتمع التقليدي وضرورة التمسك به وأخطر ما في الأمر هو الدعوة الى تحكيمه و الإنصياع له إذ أصبحت القبيلة والعشيرة لها السبق على المؤسسة القضائية في الفصل في كثير من المسائل التي تواجه أبناءها، وهو ما ظهر منذ عام ٢٠٠٣ م ومازال سارياً الى اليوم، و أدخل البلاد في حالة من الفوضى

(٣٤) خليل أحمد خليل ، في الجنون السياسي والثقافي ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٩٦، ص٧.
(٣٥) علي وتوت ، وعي الاختلاف من الخصوصيات إلى التنوع سوسيولوجيا التنوع الاجتماعي وتنوع المرجعيات الفاعلة، مجلة جدل ، العدد الاول ، السنة الاولى ، كانون الثاني ٢٠٠٦ ، ص١٢٥.
(٣٦) قيس إسماعيل جبار الكلابي، الثقافة السياسية عند طلبة جامعة بغداد، مصدر سبق ذكره، ص٦٤.

وعدم الإستقرار السياسي(٣٧).

ولنا في التجارب الانتخابية أوضح مثال على ذلك . فمعظم الناخبين صوتوا على أساس انتماءاتهم الدينية والطائفية والعرقية وأعطوا لها معنىً سياسياً ، وهم الذين افرزوا نخبة سياسية (متطيفة) و(متأثننة) ، وبالرغم من مشاركة بعض التيارات الليبرالية الوسطية – وإن كانت هي بالأصل ضعيفة- إلا أن ذلك لم يشفع لها بالحصول على أصوات كافية تمكنها من الدخول في البرلمان ، أو تتيح لها أن تحتل مكانة متميزة في العمل السياسي ، والسبب في ذلك هو تنامي حدة الاستقطابات والتخندقات الطائفية والعرقية والدينية بين المكونات المجتمعية ، مما يؤكد على أن المجتمع العراقي هو جزء من إشكالية تعقد الواقع الهوياتي الذي يعيشه العراق اليوم.

أما الأحزاب السياسية التي يفترض فيها أن تكون الإطار الأوسع لإستيعاب أكبر عدد ممكن من الأفراد بما يضمن لهم مشاركة سياسية ديمقراطية فعالة تصب في صالح خلق ثقافة سياسية مساهمة ، فهي كانت بالأساس تعاني من ضعف استيعاب مفهوم الديمقراطية سواء من ناحية تركيبها البنائي الداخلي وآلية تداول المسؤوليات فيها ، أو من ناحية تعاملها مع الأحزاب الأخرى وعدم تقبل طروحاتها والتصادم معها . كما إن غالبية الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية اليوم لا تعدو أن تكون مجرد واجهات لشخصيات طائفية وعشائرية ودينية ، وهي لهذا غير قادرة على تجاوز هذه الإطارات المجتمعية باتجاه الأفق السياسي الرحب ، مما يجعلها تتعارض مع جوهر النظر إليها كمنظمات جماهيرية تتبنى عملية التحديث المجتمعي وتحقيق الاستقرار السياسي وتثبيت أركان الوحدة الوطنية وبناء الهوية العراقية.

وينعكس هذا الأمر على الأحزاب العراقية التي لا يمكنها تقبل طروحات الأحزاب الاخرى التي ما فتئت تتبادل الإتهامات والشكوك في ما بينها أمام وسائل الإعلام المختلفة ؛ لذلك نرى إن بعض الأحزاب منغلقة على طائفة أو قومية معينة ، ولا يحتوي في صفوفه أبناء الطوائف الاخرى ، ففي الغالب يتوجه الأفراد نحو الأحزاب التي تمثل طائفتهم ، أو قوميتهم إعتماداً على ثقافة سياسية تقليدية خضوعيه غير مساهمة ، كما إن تمدد نفوذ القبائل والعشائر إنعكست آثارها بشكل واضح في بعض التنظيمات السياسية للدولة كالأحزاب، على إستقطاب المواطنين إستناداً الى إطر فكرية وبرامج سياسية وطنية(٣٨).

وقد دعمت قوى إقليمية حركات وأحزاب وتجمعات طائفية وعنصرية داخل العراق لتصبح أدوات اللعبة السياسية، فتحولت الساحة العراقية الى حلبة صراع للإرادات والمصالح الإقليمية والدولية، وأصبح العراقيون أنفسهم المادة الأساسية لهذا الصراع وهم الخاسرون الوحيدون في هذه المعادلة ، فهذه الأحزاب إشتغلت على تكريس الثقافة

(٣٧) وليد سالم محمد، الثقافة السياسية وأهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق : الرؤيا والآليات، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان (٤١-٤٢) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٤، ص ص١٣٠-١٣١.

(٣٨) أماني هاشم لطيف، الأحزاب السياسية والانتماءات التقليدية في دول المشرق العربي (دراسة حالة العراق و لبنان) ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ، ٢٠١٥ ، ص ص١٥٩ – ١٦٠ .

التقليدية وأطر تقسيمية للمجتمع على أسس طائفية يعود بعضها الى جذور الإختلافات المذهبية، وبعض آخر الى تقاليد قبلية ، مما يعيق أطر سياسية تتجاوز في تكوينها وخطابها وممارستها المقولات الطائفية عن الآخر بين مكونات المجتمع العراقي، وتوفير الشروط التي تدعم تنمية كيانات طائفية على حساب وحدة الدولة وإستقرارها السياسي وتماسكها الإجتماعي.(٣٩)

إذ أصبحت هناك ثقافة سياسية لدى الكثير من الأفراد هو أن ينتخبوا شخصيات على أساس ثقافة الولاء والإنتماء، فهم يعطون أصواتهم لنخب سياسية وفقاً لثقافتهم الفرعية (الطائفية، القومية، العشائرية) وأصوات بعض الناخبين مقابل أموال أو مكاسب مادية اخرى، فلذلك يتكرر إنتخاب بعض الوجوه السياسية نفسها .(٤٠)

وبناءاً عليه ، فأن مزيج الثقافة التقليدية السائدة وثقافة الخضوع و المرتبطة بثقافة الولاء والإنتماء نراها اليوم قائمة في المجتمع العراقي، إذ يتأثر الفرد بالثقافة الفرعية التي ينتمي إليها، وهذه الثقافة سيكون لها الأثر السلبي في الإستقرار السياسي ؛ لأنه سيتم إما إنتخاب نفس الوجوه القديمة أو بعض منهم أو في أحسن الأحوال إنتخاب على أساس الثقافة التقليدية الطاغية أشخاصاً ينتمون للعرق نفسه أو المذهب نفسه أو المنطقة نفسها ، والثقافة التقليدية هي إحدى المعوقات الرئيسة للإستقرار السياسي ، و بالرغم من التغيير الذي حصل في العراق والتحول نحو الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية وإجراء الإنتخابات حسب ما أقره دستور عام ٢٠٠٥ م إلا إن الثقافة التقليدية لاتزال تلعب الدور الأكبر وهي لاتزال قائمة في ذهنية المجتمع العراقي إذ تؤدي القبيلة، والقومية، العرقية، والطائفية دوراً فعالاً في توجيه وتحريك التوجهات السياسية لأفراد المجتمع .

إذاً يمكن القول ، إن الثقافة التقليدية هي الصفة الطاغية والسائدة لدى أغلبية فئات المجتمع العراقي وكذلك ثم الأحزاب السياسية ، وهو ما يتم ترجمته في الإنتخابات التشريعية عن طريق إنتخاب شخصيات ذات ثقافة تقليدية وبهذا أنتج لنا برلماناً أغلبية أعضاءه من ذوي الثقافة التقليدية وبدوره خرج من رحم البرلمان تشكيلة حكومية مبنية على المحاصصة والكل يعمل لصالح الفئة أو الجهة التي ينتمي اليها والصراع القائم من أجل المصالح الخاصة وتحت طائلة البحث المستميت عن المنافع أو المكاسب الفردية أو الحزبية أو الطائفية أو العرقية ، لذا لا يمكن توقع سوى المزيد من التشرذم في الخارطة السياسية العراقية وفي نسيج المجتمع العراقي والنتيجة تؤدي إلى عرقلة الاستقرار السياسي .

وعلى هذا الأساس ، فإن عدم نضج ثقافة سياسية مساهمة يعود بالدرجة الأولى إلى عدم تبلور مرتكزاتها في ذهنية الفرد العراقي ، وعلى وجه الخصوص تلك التي تتعلق بمفهوم المواطنة من حيث هي حقوق وواجبات ومفهوم المشاركة السياسية وما يتطلبه من سلوك سياسي مدني بعيداً عن الأطر التقليدية للانتماء والولاء ، إذ تعزز تلك المفاهيم مشاعر الانتماء والولاء الكلي للوطن . وبخلاف ذلك ، ستنتعش الانتماءات التقليدية بما يعرض مشروع بناء الهوية الوطنية العراقية للفشل.

(٣٩) عبد الحسين شعبان ، العراق ٢٠١٠ – ٢٠١١ الوضع العراقي جدل ما قبل إنسحاب القوات الامريكية ، التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠١٠ –٢٠١١، ط١ ، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة ، ٢٠١١ ، ص ص١٩٧ – ١٩٨.

(٤٠) مصطفى خلف عبدالجواد، نظرية علم الاجتماع المعاصر، ط ١، دار المسيرة، عمان، ٢٠٠٩، ص٣٤٥ .

الخاتمة

من خلال ما تقدم يتضح ، ان العراق قد شهد عدة أنماط للثقافة السياسية بتعاقب أنظمة الحكم عليه ، فطبيعة الواقع الاجتماعي ، ونمط العلاقات الإنتاجية السائدة ، وسيادة منظومة تقليدية للقيم والعادات والتقاليد لم تنتج سوى ثقافة تقليدية أبتدأت من العهد العثماني مروراً بالاستعمار البريطاني ، وأمتدت حتى أواخر أيام الحكم الملكي جعلت للهويات الفرعية القدح المعلى على حساب الهوية الوطنية العراقية الشاملة، قبل أن يتم هدم وإزالة مؤسسات الدمج والتمثيل الاجتماعي بفعل صعود طبقة (الجندي/ السياسي) وسيادة حكم العسكر مع أبتداء العهود الجمهورية عام ١٩٥٨ ، التي لم تخلق سوى ثقافة الخضوع والاذعان التي وصلت ذروتها مع وصول نظام حكم البعث الاستبدادي عام ١٩٦٨ حتى سقوطه عام ٢٠٠٣.

ومع شيوع مظاهر الانفتاح الديمقراطي عام ٢٠٠٣ ، مع ما رافقه من بوادر أمل للأنتقال إلى ثقافة المساهمة والمشاركة ، إلا ان ذلك الطموح أصطدم بترسخ منظومة قيم تقليدية في الوعي الجمعي العراقي مضافاً لها تأثيرات حكم العسكر والحكم السلطوي التي جعلت من الثقافة السياسية العراقية مزيجاً من الثقافة التقليدية وثقافة الخضوع وهما لا يتناسبان بالاساس مع مشروع بناء هوية وطنية عراقية تضم بين جنباتها جميع العراقيين على اختلاف مسمياتهم.